

التجربة النضالية الفلسطينية:

حوار شامل مع

جورج حبش

أجرى الحوار: محمود سويد

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

١٢١ صفحة. ٣ دولارات.

تمثل حياة "الحكيم" السياسية أو بالأحرى النضالية، جزءاً مهماً من تاريخ حركة التحرر العربية، بانتصاراتها وهزائمها، لما قدمه خلال سنوات نضاله من جهد وتفان، حاملاً هم القضية العربية، وخصوصاً ما يتعلق بالعدوان الصهيوني على أمتنا بخلقية إنسانية، الأمر الذي أكسبه الاحترام الشعبي، على الرغم مما يمكن نسبه من أخطاء، سواء لممارسته الفكرية أو العملية. وهو لا يتهرب من الأخطاء، وإنما يبدي استعداداً لتحمل مسؤوليته "وتحمل محاكمة الشعب والتاريخ مهما تكن قاسية".

أولى القضايا التي طرحها الحكيم في هذا الحوار - الكتاب هو موقفه القومي الذي كان وراء انضمامه إلى منظمة "كتاب الفداء العربي"، وهي المنظمة التي تشكلت من مجموعات متحمسة للنضال القومي رداً على نكبة ١٩٤٨، والتي رأت أن العمل أولاً ثم الكلمة، لكنها انتهت بعد مكيدة، لتشكل درساً له في عمله المقبل.

فقد بدأ يطمح إلى منظمة شعبية تتسع لكل طاقات الأمة، لأنه رأى أن القضية القومية بما تشمله من تحرير ووحدة، هي القضية المركزية المدرجة في جدول أعمال حركة التحرر العربية. أما القضايا الاجتماعية، فيأتي دور البحث فيها بعد عبور مرحلة التحرر القومي. فشارك في تأسيس حركة القوميين العرب، على أن تكون مختلفة عن التجربة الحزبية الضيقة، لكنها لم تحقق النجاح الذي أمل به إلا بعد بروز التيار الناصري.

بعد هزيمة حزيران/يونيو، والزلزال الذي أحدثته في الفكر العربي، لجأ الجيل الثاني في قيادة الحركة إلى الماركسية، ليستعير منها مقولة البورجوازية الصغيرة، ثم ليحملها عبء الهزيمة، متناسياً أن التركيبة الاجتماعية العربية تختلف عن مثيلتها الأوروبية التي حلها كارل ماركس في القرن الماضي، وأن الهزيمة كانت نتيجة عجز كل الطبقات، وليتبنى مقولات غريبة عن مجتمعه، لا مبرر لها سوى اللحاق بتوجه حركات تحرر عالمية نحو اليسار الماركسي الذي ساد حينها كموضة فكرية. وأثبتت الأحداث اللاحقة مدى قصور خشبة الخلاص المتخيلة هذه عن الإنقاذ. فـ "ماركسية"

مر على ابتداعها أكثر من قرن، لا يمكن أن يتخيلها المرء مقدسات لا يجوز مسها، وإنما يجب رفض الثوابت النهائية، ومراجعة الماركسية وتطويرها ما أمكن.

وخاض يسار الحركة معركته هذه المرة على أساس انشقاقي، معتبراً أن تركيبها غير قادرة على التصدي لمهمات الثورة، وسئم من جهل كوادرها وتخلفها، فأعلن، في أكثر من موقع إقليمي، تأليف فصيل ماركسي - لينيني، منقطع عن الحركة فكرياً وتنظيمياً، كي تأخذ الإقليمية شكلها الواضح في هذه التنظيمات الجديدة.

ثم امتدت عدوى اليسار إلى حبش، ولو أنه تأخر قليلاً عن الركب، في إعلان التزامه الماركسية، لأنه اعتقد إمكان تطور الحركة بكاملها إذا أعطيت كوادرها الفرصة لتمثل هذا الفكر الجديد. وهكذا تم التزام الماركسية - اللينينية في صفوف الجبهة الشعبية، وأعلن بدء تحولها من تنظيم بورجوازي صغير إلى تنظيم "بروليتاري"! وشكّل التحول إلى الماركسية عزلة طوعية عن الجماهير، وإعلاناً لفظياً ليس إلا. فالممارسة العملية لكلا التنظيمين اليساريين في الساحة الفلسطينية - الشعبية والديمقراطية - لم تميزهما مما سمي التنظيم اليميني "فتح"، فقد شاركوا في كل الأخطار التي أوصلت الأمور إلى ذلّ واي ريفر!

ويعتبر حبش نفسه معنياً بالإسلام بقدر أي حركة سياسية إسلامية، مبتعداً عن تحديد موقف من برنامج الحركات الإسلامية التي تعتبر أن الإسلام دين ودولة، وأن الشريعة الإسلامية هي الدستور، وأن الحاكمية لله... الأمر الذي يتناقض مع الماركسية التي يتبناها، وحتى مع العلمانية التي تعتبر أحد أسس الفكر القومي. وما نخشاه أن تكون المغالاة في الموقف مراعاة لتيار له رواج في أيامنا هذه!

أما التحالف مع اليسار الإسلامي المقاتل في فلسطين ولبنان، فهو أمر لا بد منه بعد أن فرض نفسه كقوة مهمة في مقاومة الاحتلال، وفي معارضة التيار الواقعي الاستسلامي. لكننا نرى أن من الضروري نقده من موقع العلمانية والديمقراطية، من دون تعريض التحالف معه للنقض. إن نقد التيار الإسلامي الذي يقاتل الأنظمة العربية، بسبب إرهابه الذي يطال الجماهير، غير المبرر لا إنسانياً ولا خلقياً ولا إسلامياً، ضروري حتماً. لكن يجب انتقاد الأنظمة العربية القمعية التي ساهمت في نشوء هذه الظاهرة، سواء بضربها المستمر لقوى التقدم والعلمانية من جهة، أو باحتكارها وسائل الإعلام لنشر دعاية رجعية من جهة أخرى، أو، أخيراً، بحرمانها الشعب من أبسط الحقوق الإنسانية والديمقراطية.

ويؤكد حبش الترابط بين النضال القومي العربي والقطري الفلسطيني، شرط ألا يطغى أحدهما على الآخر، أو ينفيه. لكن الممارسة العملية للجبهة الشعبية كانت، ومنذ سنواتها الأولى، تغلب القطري، بعكس أمها حركة القوميين العرب. أما محاولة إيجاد

تنظيم قومي تابع لها (حزب العمل العربي الاشتراكي) فلم يصمد طويلاً، ربما بسبب كونه جاء على خلفية قطرية، عبّر عنها شعار: الحزب في خدمة الجبهة، لا العكس. من الأمثلة للمواقف التي تحكمها اعتبارات قطرية، ما صرح الحكيم به حين تحدث عن تأييد الجبهة الشعبية للبوليساريو لضرورات التحالف مع النظام الجزائري. فلو كان الموقف القومي هو الرائد، لتبنت الجبهة الشعبية موقفاً يدعو إلى حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، من دون تداخلات خارجية، مع التركيز على القضية المبدئية، وهي تأييد كل وحدة عربية إقليمية، وأن وحدة الصحراء مع المغرب أفضل، وبذلك يكون أقرب إلى مواقف القوى الوطنية المغربية، منه إلى نظام قطري. على كلّ يراجع حبش الموقف حين يقول: "أعتقد بصدق أن الموضوع يحتاج إلى مزيد من التفكير".

نحن لا نفق تماماً مع الموقف الذي عرضه حبش بالنسبة إلى قضية الوحدة العربية، فتأييده لخطوات تراكمية أو لوحدة إقليمية، يمكن أن يكون منسجماً مع الواقع العربي الراهن، لكن شرط القيادة التقدمية لقيام أي تجربة وحدوية، لا ينسجم مع المنطق والتجارب الملموسة. فهو، مثلاً، يؤيد الوحدة اليمينية التي تمت على يد قيادة لا يمكن وصفها بالتقدمية، كما لا نستطيع رفض وحدة الإمارات العربية المتحدة، بنظامها المشيخي! المعطى الجديد الذي يجب أن يقترن بقضية الوحدة، هو الديمقراطية، فمحاولة النظام العراقي ضم الكويت بالقوة باءت بالفشل لأنها جاءت على خلفية موقف قطري عراقي من جهة، ولأنها تمت بقوة النظام وعنفه من جهة أخرى، على أننا نتفق مع حبش في أنه يجب قراءة الواقع الملموس عند تحديد الموقف، فلكل حالة خصوصية ما، تفرض التآني والتثبت قبل إصدار الموقف.

وفكرة "الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين" لا تزال صحيحة، لكن على المستوى الاستراتيجي. فالوحدة تحقق مصالح العرب بجعلهم قوة سياسية واقتصادية في ساحة العمل الدولي، وتؤمن للمواطنين العرب فرصة تجميع طاقاتهم لتحقيق رفاههم الاجتماعي والحضاري، وتمكنهم من مواجهة المشروع الصهيوني الذي يشكل عائقاً، في استراتيجيته، أمام تقدمهم.

كما يجب أن تحظى قضايا الأقليات القومية في الوطن العربي، بالاهتمام الذي تستحقه، ويمكن في هذا الصدد تثمين موقف حبش المؤيد لحق تقرير المصير، لكن من دون وضع شروط مسبقة، كرفض الانفصال، لأن الأكثرية العربية تستطيع عبر نظام ديمقراطي استيعاب هذه الأقليات من دون الخوف من اقتطاع أجزاء أخرى من الوطن العربي غير تلك التي استولت عليها الدول الإقليمية غير العربية.

وفي الشأن الفلسطيني، يقرع حبش الجرس، منبهاً إلى الخطر الصهيوني، ومعتبراً أن الصراع مع إسرائيل والصهيونية صراع حياة أو موت، ولم ييأس من وضع

المخططات لمواجهة هذا الخطر، حتى للأعوام الخمسين المقبلة.

ويعتبر حبش أن الانتصار على العدو مرهون بتقدم العرب "فمن غير المعقول الانتصار على عدو يملك هذه القدرات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، بواسطة مجتمع متخلف سياسياً واقتصادياً وعلمياً." ربما تكون هذه المقولة صحيحة، لكنها تتناقض مع التمثيل بالنموذج الفيتنامي الذي أثبت أنه يمكن لمجتمع متخلف، يستطيع جمع كل قواه، إلحاق الهزيمة السياسية والنفسية بالدولة الأكثر تقدماً في عالمنا المعاصر. ولا ننسى أن اليسار العربي، وضمنه حبش، لم يضع شرط التقدم أيام النهوض الجماهيري، إذ كان الشرط حينها قيادة حزب ماركسي - لينيني. أما وقد هجعت الجماهير، وبقي الدور متاح للأنظمة فقط، فمن الطبيعي أن نظاماً متقدماً في كل المجالات، كالنظام الإسرائيلي، لا يمكن مواجهته إلا بأنظمة متقدمة.

يمكن اعتبار الحل المرحلي الذي يدعو إليه حبش - دولة وعودة - معقولاً، عبر التمسك بالشرعية الدولية، وبالوحدة الوطنية، وبدعم الانتفاضة، وبالالتفات إلى الداخل، وبالتضامن العربي. وقد فهمنا من تعبير الحكيم، "إنني أفهم الرأي السائد الآن، وخلاصته أن علينا التركيز على الداخل"، أن له اعتراضات على هذا الرأي، ونحن أيضاً لنا ملاحظات:

- لا بد من الانتباه لأهمية ترابط النضال على مستويات وجود الشعب الفلسطيني الثلاثة: الشتات؛ فلسطيني ٤٨؛ الضفة والقطاع. فالتركيز على الضفة والقطاع فقط غير منطقي، لأن القضايا المطروحة في تلك التجمعات لا تغطي كل مشكلات الشعب، ولأن سقف نضالها المرحلي - الدولة - أصبح قابلاً للتحقق في مدى قريب، وستفرز علات هذه الدولة قضايا جديدة للنضال، يمكن أخذها في الاعتبار في حينها.

- كان حق العودة أساساً لنضال فلسطيني طويل، لم تلغ موجباته، وقدّم الشتات الفلسطيني قرابينه، منذ وقت مبكر، ولا يزال. لذا لا بد من أن يكون في صلب برنامج عمل أي منظمة شعبية مشكلات تجمعات الشتات، والعودة لتأطيرها في العمل على تحرير الوطن.

- أهملت منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية النضال الفلسطيني في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، فترة طويلة. والآن، لم يعد من الممكن إدارة الظهر له، لأن حقوق الأقلية الفلسطينية في المساواة والاعتراف بالهوية القومية، يجب أن توضع أيضاً في صدر الهم الفلسطيني العام.

أما عن الحل النهائي للقضية الفلسطينية: قيام دولة فلسطينية ديمقراطية، يتمتع كل مواطنها بحقوق متساوية، فهو مقولة مقبولة، لو أضيف إلى المحافظة على الحقوق الفردية المتساوية، المحافظة على الحقوق الجماعية أيضاً، كحق تقرير المصير،

لا لأكثرتنا العربية فقط، بل أيضاً للأقلية اليهودية، ولكل الأقليات القومية في منطقتنا العربية. فهذا يضيف إلى المشروع الروح الديمقراطية الإنسانية المعاصرة. وبالنسبة إلى مقولة دولة ثنائية القومية، فيمكن قبولها في حال تخلي الشعب اليهودي عن النزعة الصهيونية، المتسمة بظاهرتي الاستيطان وما ينجم عنه من ضرورة التوسع على حساب الآخرين، وعن نزعة الاستعلاء الغربية التي تنظر لتهميش الشعوب المتخلفة. في كل حال، سواء أكان الحل دولة فلسطينية ديمقراطية، أم دولة ثنائية القومية، فإن هذه الدولة لا بد من أن ترتبط بالمحيط العربي في اتحاد يشمل كل دولة المنطقة.

نقطة أخيرة لا بد من التعرض لها في إطار الأساليب، وهي الديمقراطية الحزبية التي يتحدث حبش عن التقدم في ممارستها في الجبهة الشعبية قياساً بما كان متبعاً في حركة القوميين العرب، من انتخابات ومؤتمرات... ونحن إذ نثمن هذا التقدم نرى أنه لا يزال غير كاف، فلا بد من أن يتبع ذلك أمور كثيرة حتى يمكن توصيف منظمة ما بأنها ديمقراطية، نذكر منها: حق حرية التعبير علناً عن الآراء المخالفة للأغلبية؛ التناوب على القيادة؛ الإقلال ما أمكن من المراتب التنظيمية.

رجا ديب

كاتب فلسطيني

مقيم بسورية

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>